مصباح كمال*: حول تاريخ نشأة التأمين في العراق

(1)

قبل فترة استلمت نسخة من نص محاضرة[1] للمرحوم عطا عبد الوهاب[2] بعنوان **مستقبل التأمين في العراق**.[3] يتوزع نص المحاضرة على العناوين التالية:

- تقدمة، ص 1-3
- نظرة إلى الماضي، ص 3-14
  في الاستثمار
  في الوقاية
  في التأثير بميزان المدفوعات
- آثار التأمين في الحياة الاقتصادية، ص 11-14
- نظرة إلى المستقبل، ص 14-18
- تأملات وتوقعات، ص 20-31

[1] أشكر ابن عمي د. محمود كمال على وصوله لهذا النص وإرساله لي خاصة وأنه عالم كيمياء ولا علاقة له بالتأمين سوى معرفته بانني كنت أعمل في هذا المجال.

[2] عطا عبد الوهاب (1924-2019)، للتعريف به وعمله في مجال التأمين راجع: **في استذكار عطا عبد الوهاب**، إعداد وتحرير مصباح كمال (مكتبة التأمين العراقي، 2019).

الكتاب متوفر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين: http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2019/02/Remebering-Ata-Abdul-Wahab-1.pdf

[3] عطا عبد الوهاب، **مستقبل التأمين في العراق**، (بغداد: منشورات شركة التأمين الوطنية، 1965). وهو نص محاضرة من 32 صفحة مطبوعة بالآلة الكاتبة، ألقاها بتاريخ 21 شباط 1965 ضمن منهج المحاضرات الدورية لموظفي البنك المركزي. كان المرحوم عطا عبد الوهاب آنذاك المدير العام لشركة التأمين الوطنية (1964-1966).

- ثلاثة جداول، بعد ص 9

من يقرأ نص المحاضرة سيلاحظ متانة اللغة العربية وسلاستها عند الكاتب، وهو أمر يستدعي الانتباه في ضوء التدني في لغة معظم الكتابات التأمينية المنشورة في العراق. وتثير قراءة النص تساؤلًا حول قدرة المدراء العامين الحاليين لشركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية وشركة إعادة التأمين العراقية، وهي شركات عامة تابعة لوزارة المالية، على كتابة نص لمحاضرة أو مقال حول نظرتهم لمستقبل التأمين في العراق.

بودي في هذا المقال القصير الإشارة إلى مسألة تتعلق ببواكير النشاط التأميني في العراق اعتماداً على كتابات سابقة لي منشورة. إن اهتمامي بالموضوع يعود إلي حقيقة أن مكتبة التأمين العراقية تخلو من دراسات حول تاريخ نشأة التأمين في العراق الحديث، وينطبق هذا أيضًا على دراسات التاريخ الاقتصادي للعراق.[4] لقد جاء نص محاضرة عطا عبد الوهاب لتثير عندي رغبة الكتابة في هذا التاريخ.

للدكتور مصطفى رجب دراسة قيمة بعنوان **التأمين في العراق تطوره ومستقبله** (بغداد: منشورات المؤسسة العامة للتأمين، 1967). تضم هذه الدراسة عرضًا سريعًا للفترة ما قبل سنة 1960 يذكر فيه:

> سيطرة شركات التأمين الأجنبية سيطرة تكاد تكون تامة على سوق التأمين العراقية سواء من حيث العدد أو من حيث حصتها من حجم السوق. (ص 6)

[4] إن بعض الدراسات المهمة كتلك التي قام بها الدكتور محمد سلمان حسن تخلو من الإشارة للتأمين. أنظرك Mohammad Salman Hasan, 'The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Iraq, 1864-1964: A Study in the Growth of a Dependent Economy,' in M A Cook, *Studies in the Economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day* (Oxford: Oxford University Press, 1970), pp 346-372.

كان لي محاولة سابقة للبحث في الأصول القديمة للتأمين في العراق وهو ما لا يعنينا لأغراض هذه الورقة (**البحث في الأشكال الأولية للتأمين في العراق القديم ومباحث أخرى**، مكتبة التأمين العراقي، 2023).

لكنه لا يتعرض لموضوع نشأة التأمين في العراق.

(2)

في تقديمه للمحاضرة يقول عطا عبد الوهاب:

> إن التأمين كنوع من أنواع النشاط الاقتصادي يواكب عادة الأنواع الأخرى من هذا النشاط، وللتعرف على ملامح مستقبل التأمين إذاً ينبغي تلمس صورة الوضع الاقتصادي ككل وكيف ستتمخض عنها أحداث اليوم في الغد القريب أو البعيد.

هذه مقولة عامة وقد عرضها المحاضر ليؤكد على أن قطاع التأمين يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع النشاط الاقتصادي، العام والخاص، فالقطاع ينمو مع توسع النشاط الاقتصادي ويتقلص مع انكماش هذا النشاط. هذا الترابط لم يخضع في العراق حتى الآن لدراسة تاريخية اقتصادية.

في نظرته لماضي قطاع التأمين العراقي يلجأ عطا عبد الوهاب أولًا لعرض سريع لتاريخ التأمين في الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية السورية. وبالنسبة للعراق يذكر أن شركات التأمين الأجنبية زاولت التأمين عن طريق الوكالات والفروع منذ سنين عديدة، لكنه لم يحدد إطاراً زمنياً لعملها إذ "أن التسجيل الدقيق للمرحلة الأولى من تاريخ التأمين في العراق يحتاج إلى تحقيق واسع يخرج عن إطار هذه الكلمة." (ص 6). ويضيف:

> ان بدء مزاولة هذا النشاط رافق دخول رأس المال الأجنبي للبلاد، وهذه ظاهرة ملحوظة في كثير من البلدان الأخرى ذات الظروف المتشابهة.

إن أطروحة دخول رأس المال الأجنبي إلى العراق كانت موضوعاً لدراسة للزميل ستار كرمد عيدان، فقد أكد على عدم توافقه مع الاستنتاجات " التي فسّرت ظهور التأمين في العراق كونه **جاء نتيجة دخول رؤوس الأموال**

الاجنبيـة الهائلـة إلـى العـراق. (التأكيـد فـي الأصـل).[5] ويـذكر فـي هـامش الآتـي: "كثيـر مـن أدبيـات التـأمين ورسـائل وأطروحـات طلبـة الدراسـات العليـا للتـأمين تـذكر هـذا السـبب وتسلّم بـه." لكنـه لـم يُشـر إلـى نـص محاضـرة عطـا عبد الوهاب، ربما لأنه لم يكن متوفرًا له.

ويـرى عيـدان أن "ظهـور شـركات التـأمين [الأجنبيـة] فـي العـراق هـو نتيجـة لتطـور الأهميـة النسـبية للتجـارة الدوليـة ... الـذي لعـب دوراً متميـزاً ورائـداً فـي تحـوير الاقتصـاد العراقـي وجعلـه يعتمـد بصـورة كبيـرة علـى التجـارة الخارجيـة." ويـذكر هنـا نمـو التجـارة الخارجيـة (تجـارة التصـدير) للعـراق بمعـدل أعلـى مـن نمـو الـدخل الـوطني مـن 6% (1860-1870) إلـى نحـو 17% (1914-1917) و 34% (1939). وكـذا الأمـر بالنسـبة لنمـو تجـارة الاستيراد. ويستنتج من ذلك "الحاجة إلى الحماية التأمينية التي جاءت لتلبي توفير الأغطية التأمينية للشركات الأجنبية عموماً والشركات المتخصصة بالنقل البحري خصوصاً. وبذلك كانت الحاجة إلى شركات التأمين يأتي [تأتي] ضمن التطور التجاري الذي شهده العراق ..." (ص 7).

وقد كانت لي وقفة نقدية مع أطروحة عيدان، ومما جاء فيها:

> رفض المؤلف للمقولة التي تربط ظهور النشاط التأميني بدخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق يقوم على أطروحة أسماها بـ "الأهمية النسبية للتجارة الدولية" أي أن النشاط التأميني لم يلحق الإنتاج المحلي المادي بل التجارة الخارجية، ولم ينشأ عن حاجة محلية. وأنا أزعم أن تأمين رؤوس الأموال الأجنبية، المتمثلة بالكيانات التجارية والخدمية والصناعية والنفطية، لم يجري داخل العراق في النصف الأول من القرن العشرين إذ لم تكن هناك بعد أنظمة رقابية، عثمانية أو عراقية، تستوجب التأمين مع شركات تأمين مسجلة في العراق.

[5] ستار كرمد عيدان، سوق التأمين العراقية: **دراسة تحليلية في الجذور التأسيسية**، (بغداد: شركة إعادة التأمين العراقية، 2012)، ص 6.

من المنظور التاريخي، لم يصبح النشاط التأميني وطنياً (ولادة سوق التأمين الوطني) إلا في وقت متأخر تزامن، تقريباً، مع منتصف القرن العشرين. وكان على مؤلف الكتاب أن يكون دقيقاً في التمييز بين ظهور النشاط التأميني في العراق (سواء ارتبط بدخول رؤوس الأموال الأجنبية أو التجارة الخارجية) اعتماداً على مصادر أجنبية وبين النشاط التأميني العراقي الوطني الذي اعتمد على تمويل محلي. ومن رأينا أن دخول مؤسسة التأمين (وكالات وفروع شركات التأمين الأجنبية) إلى العراق أرتبط بحركة رأس المال الأجنبي خارج المتروبولات ورافق التوسع الإمبريالي الغربي، البريطاني منه بوجه خاص. ولم تتحقق الولادة "الوطنية" إلا عام 1946 مع تأسيس شركة الرافدين للتأمين (شركة عراقية مملوكة 40% من قبل رأس المال الوطني و 60% من راس المال الأجنبي). تبع ذلك تأسيس شركة التأمين الوطنية (العائدة للدولة) عام 1950 التي بدأت أعمالها الفعلية عام 1952.[6]

لنحاول اقتفاء بعض أصول نشأة التأمين في العراق. يُعرّف الوردي بواكير الحضارة الحديثة بأنها "تلك المخترعات والنظم الأوروبية التي أدخلت إلى العراق منذ منتصف القرن التاسع عشر."[7] ويذكر من بينها الباخرة، التلغراف، العربة، البريد، المعمل والماكنة، المطبعة، الجريدة، المجلة، المستشفى، الملهى، المسرحية، الفونوغراف، المدرسة.[8] ولا يرد هنا ذكر لنظام التأمين (الأوروبي المنشأ).

[6] مصباح كمال، "عرض كتاب: بحث في جذور "سوق التأمين العراقية،" **مجلة التأمين العراقي**: http://misbahkamal.blogspot.com/2014/06/origins-of-iraqs-insurance-market.html. تم ضم هذا العرض في وقت لاحق في كتاب مصباح كمال، **أوراق في تاريخ التأمين في العراق: نظرات انتقائية** (بغداد: منشورات شركة التأمين الوطنية، 2011)، ص 170-176.

[7] علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، الجزء الثالث، (لندن: دار كوفان للنشر، طبعة ثانية، 1992)، ص الفصل الثامن، بواكير الحضارة الحديثة في العراق، ص 231-265.

[8] من المناسب هنا التذكير بأن العراق في العهود السابقة، العباسي على سبيل المثل، لم يكن خالياً من بعض المؤسسات كالمدارس والمستشفيات (المارستانات) والبريد والمكتبات رغم اختلاف أشكالها عن تلك التي ظهرت في الغرب ومن ثم ضمورها في العهود التالية.

هذا العرض يعطي الانطباع أن التأمين لم يجد له حضوراً في النشاط الاقتصادي فالتأمين على مخاطر النقل البري والنهري في العراق، على سبيل المثل، في الفترة التي يغطيها الوردي في كتابه، 1876-1914، لم يكن موجوداً. ويمكن تعميم ذلك على فروع التأمين الأخرى كالحريق والتأمين البحري على البضائع.

قد لا يكون هذا الانطباع صحيحاً إذا أخذنا بعين الاعتبار وجود قانون شركات الضمان (أي السيكورتاه) الذي صدر بتاريخ 21 آب 1905. وقد كان لي رأي تجاه هذا القانون، الذي كان جزءاً من تاريخ التشريع في العراق، أتكهن فيه بإمكانية وجود نشاط تأميني من نوع ما في العراق، واقتبس منه مطولاً الآتي:

> شركات التأمين الأجنبية ووكالاتها كانت تعمل في العراق عند صدور هذا القانون ربما مباشرة أو بصورة غير مباشرة. نقول هذا اعتماداً على تأسيس أول شركة (أجنبية) للتأمين في استانبول عام 1848 وحقيقة أن عدد شركات التأمين الأجنبية العاملة عام 1914 ضمن حدود الإمبراطورية العثمانية بلغ 170 شركة وكان لهذه الشركات 1971 وكالة، كما جاء في كتاب **ما يؤلم المحفظة، يؤلم النفس: التأمين في الإمبراطورية العثمانية**.[9]
>
> ويذكر الكاتبان لهذه الدراسة أن أول تشريع لتنظيم صناعة التأمين في الإمبراطورية العثمانية كان في القرن التاسع عشر فالمادة 29 من القانون التجاري الذي صدر في 28 تموز 1850 أشارت إلى التأمين البحري في حين أن القانون التجاري البحري، الذي صدر في 21 آب 1863، كان مكرساً للتأمين البحري. وكان قانون شركات الضمان (أي السيكورتاه) من جملة تشريعات التأمين في العهد العثماني.
>
> لم يرد اسم العراق في هذا الكتاب الشيق المزدان بالصور لكننا نفترض أن شركات التأمين أو وكالاتها ربما كان لها حضور في العراق أو كانت تقوم

[9] *What Hurts the Purse, Hurts the Soul: Insurance in the Ottoman Empire*, (Istanbul, Osmanli Bankasi, Ottoman Bank Archives and Research Centre, 2009), pp13-14. From the introductory essay by Murat Koralturk and Fathi Kahya

بالتأمين على بضائع متجهة إلى العراق ومنه (تجارة التمور والحبوب على سبيل المثال) أو قامت بتأمين أخطار أجنبية معينة في بعض أنحاء العراق.[10]

يذكر د. محمد سلمان حسن أن العراق كان مُصدّراً للحبوب والأصواف والتمور، وكانت هناك شركات إنجليزية تعمل في العراق تخصصت بتجارة التصدير والاستيراد.

(3)

لا تتأسس مؤسسة للتأمين إلا عندما تنهض الحاجة إلى الحماية التي توفرها لمن يرغب بالمساهمة فيها (كما في الأشكال الأولية للتأمين من خلال التعاضد بين مجموعات تجارية تشترك مع بعضها لتوزيع الخسارة التي تلحق بواحد منهم على باقي أفراد المجموعة) أو شراءها من شركات متخصصة بالعمل التأميني (كما في الأشكال المختلفة للتأمين الرأسمالي وحتى الاشتراكي). مثل هذه الحاجة للتأمين التجاري لم تكن لتنهض في العراق في النصف الثاني من القرن التاسع وعشر والربع الأول من القرن العشرين إذ أن ثلث السكان كان يضم القبائل البدوية ومن استقر منهم في نظام الزراعة كان يحمي جزءًا من خسارته من خلال ما اسماه د. مظهر محمد صالح "التأمين الموازي".[11] بعبارة أخرى لم يكن هناك طلب محلي حقيقي لشراء حماية التأمين، وان ما كان موجودًا مرتبطًا بالشركات الأجنبية التي تعمل في تجارة الاستيراد والتصدير. وهكذا لم يتأسس سوق محلية للتأمين إلا بعد الحرب العالمية الثانية، واقتصر نشاط التأمين على عدد من وكالات التأمين لحين تأسيس شركة الرافدين للتأمين (1946) وشركة التأمين الوطنية (1950).[12]

[10] مصباح كمال، **أوراق في تاريخ التأمين في العراق، نظرات انتقائية** (بغداد: منشورات شركة التأمين الوطنية، 2011)، ص 36-37.

[11] مصباح-كمال-العشائرية-والتأمين-في-العراق(iraqieconomists.net).pdf

[12] مصباح كمال، "وكالات التأمين في العراق عام 1936: محاولة في التوثيق،" **مجلة التأمين العراقي**، أيار 2012

في موازاة هذا الوضع كان هناك "سوق" للتأمين لا علاقة له بالطلب المحلي. وقد حاولت الاقتراب من هذا الموضوع في دراسة سابقة.

> لو توسعنا في تعريف مجال الاستيراد ليشمل الخدمات عندها نستطيع القول بأن النشاط التأميني أرتبط باستيراد الحماية التأمينية من خارج العراق سواء من خلال وكالات التأمين أو فروع شركات التأمين الأجنبية العاملة في العراق، أي أن رأس المال المحلي، حسب اجتهادنا، لم يكن موظفاً لتحمُّل الأخطار المؤمن عليها من قبل فروع الشركات الأجنبية. وكالات التأمين، بفضل طبيعتها، تنوب عن شركات التأمين ولا تتحمل نتائج الأخطار المؤمن عليها (التعويضات) لحسابها الخاص، ودورها يقتصر على إنتاج وثائق التأمين لصالح شركات التأمين الأجنبية أو فروعها في العراق، وربما يتمتع البعض من الوكالات بتفويض اكتتابي authority underwriting/binding لإصدار وثائق التأمين وتسوية المطالبات بالتعويض وضمن حدود معينة تحددها شركة التأمين الأجنبية أو فرعها في العراق.[13]

ونعرف أن سنة 1920 شهدت تأسيس فرعين لشركتي تأمين بريطانيتين في بغداد هما شركة بروفينشال للتأمين Provincial Insurance Company وشركة گارديان للتأمين Guardian Assurance Company وكانتا تعملان من خلال وكالات للتأمين مؤسسة في العراق. من رأيي أن تأسيس هذين الفرعين لم يكن استجابة لطلب محلي عراقي للتأمين. لقد ارتبط دخولهما وغيرهما من الشركات إلى العراق، من خلال الفروع أولاً وربما بالتزامن مع تأسيس الوكالات، لتلبية الطلب على التأمين من الشركات الأجنبية، وخاصة البريطانية، العاملة في مجالات اقتصادية مختلفة وربما بعض

http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2012/05/1936-19-2012-1936-1936-883.html
وقد أعيد نشره ضمن كتاب مصباح كمال، **البحث عن دور اليهود العراقيين في النشاط التأميني** (مكتبة التأمين العراقي، 2023)، ص 4329-41. الكتاب متوفر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين: مصباح كمال: البحث عن دور اليهود العراقيين في النشاط التأميني(1920-1970) – شبكة الاقتصاديين العراقيين (iraqieconomists.net)

[13] مصباح كمال، **البحث عن دور اليهود العراقيين في النشاط التأميني**، مصدر سابق، ص 43.

المصالح العراقية الصناعية التي بدأت بالظهور بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة سنة 1921.

(4)

إن ما أرمي إليه من هذه الورقة القصيرة هو تحفيز الباحثين الشباب في قطاع التأمين أو في المؤسسات الأكاديمية للاهتمام بتوثيق تاريخ نشأة التأمين في العراق بالرجوع إلى المصادر والمراجع. أتمنى أن يتحقق ذلك كي نطلع عليه ونحن ما زلنا نمتلك القدرة على القراءة.

(*) كاتب في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 8 أيلول 2023

http://iraqieconomists.net/ar/